

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز ز :-

وكيله المحامي

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ في القضية رقم (٢٠١٣/٦١) المتضمن إدانته ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لأسباب تتلخص بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها ولم تطبق القانون على الواقع ولم تعزل قرارها تعليلاً سليماً .

٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما جرت المميز بالشروع بالقتل وذلك لعدم ثبوت أي دليل .

٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عند وزنها للبيئة .

٤. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما جرت المميز بالشروع بالقتل .

٥. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما جرت المميز بالشروع بالقتل حيث إن عناصر هذه الجريمة غير متوافرة .

٦. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عند وزنها للبيئة بعدم الالتفات إلى بيئة المميز الدفاعية .

٧. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم اعتبار تدخل المميز بالمشاجرة كان من أجل تخليص والده من يدي (الظنين

٨. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عند وزنها للبيانات .

بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥ وبكتابه رقم (٢٠١٣/١٣٦) رفع مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف هذه القضية إلى محكمتنا سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها بحق المتهم المميز جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً تأييده .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٢/١٣٢٢) تاريخ ٢٨/١١/٢٠١٢ قد أحالت كل من :-

١. المتهم

٢. المتهم

٣. الظنين

ليحاكموا لدى تلك المحكمة عن :-

١ - جناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات للمتهم

٢ - جناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهم

٣ - جنحة الإيذاء خلافاً للمادة (٣٣٤) عقوبات بالنسبة للظنين

٤ - جنحة حمل أداة حادة وفقاً للمادة (١٥٦) عقوبات وبدلالة المادة (١٥٥) من القانون ذاته بالنسبة للمتهم

نظرت محكمة الجنايات الكبرى القضية ، وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكمها رقم (٢٠١٣/٦١) تاريخ ٣١/١/٢٠١٣ حيث توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

إنه وبتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٢ حصلت مشادة كلامية بين المتهم

والظنين	وحضر المتهم	وقام بضرب الظنين	بيده على
وجهه وقام الظنين	بضرب المتهم	بوكس على عينه مما أدى إلى فقدانه الوعي	
وسقوطه على الأرض عندها أقدم المتهم	على طعن الظنين	وساطة	
(موسى) على صدره طعنة نافذة مما أدى إلى إصابته باسترواح هوائي ونزيف داخل			
تجويف الصدر وشكلت الإصابة التي تعرض لها خطورة على حياته واحتصل على مدة			
تعطيل أسبوع كما احتصل المتهم	على مدة تعطيل ثلاثة أيام والمتهم		
على مدة تعطيل لا شيء .			

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قنعت بها حيث توصلت إلى أن الأفعال التي أتاها المتهم المميز تشكل بالتطبيق القانوني جناية الشروع بالقتل طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات وجنحة حيازة وحمل أداة حادة وفقاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات وقضت بما يلي :-

١ - عملاً بأحكام المادة (٢/٣٣٤) من قانون العقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن الظنين بالنسبة لجرم الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات لتنازل الشاكين عن شكواهم وكون مدة التعطيل أقل من عشرة أيام وتضمنهم رسم الإسقاط .

٢ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات إلى جرم الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات وعملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة ذاتها إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم بالنسبة لهذا الجرم بالوصف المعدل لتنازل الشاكي عن شكواه وكون مدة تعطيل المصاب أقل من عشرة أيام وتضمن الظنين رسم الإسقاط .

٣ - إدانة المتهم بجرم حمل أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٥) من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة (١٥٦) عقوبات الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع والغرامة خمسة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة (الموسى) حال ضبطه .

٤ - عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وبعد الاستماع لمطالعة المدعي العام وأقوال المتهم
تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات ودلالة المادة (٧٠) من القانون ذاته معاقبة المجرم
بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف
ولظروف القضية وحيث أسقط المشتكى حقه الشخصي عن المتهم فإن المحكمة تعتبر
ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات
تقرر تخفيض العقوبة الصادرة بحقه إلى النصف بحيث تصبح وضعه بالأشغال الشاقة
المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ، وعملاً بأحكام المادة
(٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ هذه العقوبة الصادرة بحقه كونها الأشد ومصادرة الأداة
الحادة (الموسى) حال ضبطها .

لم يرتضِ المحكوم عليه بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز
كما رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف هذه القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام
المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز جميعها :- الدائرة حول الطعن في وزن البينات والنتيجة التي
انتهى إليها القرار المطعون فيه .

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع يتبين أن وقائعها
تتلخص أنه وفي مساء يوم ٢٠١٢/١٠/١٢ حصلت مشادة كلامية بين المتهم
والظنين على إثر مطالبة الأخير للأول ببذل نقل (رمل)
وتشابكا بالأيدي عندهما حضر المتهم ابن المتهم الثاني ، وقام
بطعن الظنين (بموسى) كانت بحوزته على الجانب الأيمن من الصدر وتم
إسعافه إلى المستشفى وتبين إن الإصابة التي تعرض إليها نافذة بأيمن الصدر وهي جرح
قطعي وأحدث استرواحاً هوائياً دموياً وتم وضع درنقة صدرية وإن الجرم النافذ بداخل
تجويف الصدر احتاجت إلى معالجة اسعافية تخصصية وشكلت خطورة على حياة
المجني عليه الظنين من حيث مكان الإصابة والأداة
المستعملة في طعنه .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى تلك الواقعة فإن محكمتنا بصفتها محكمة موضوع تقر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية .

وبتطبيق القانون على هذه الواقعة نجد إن الأفعال التي أتاها المتهم / المميز تشكل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات وجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) من القانون ذاته .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى قد انتهت إلى ذلك فتكون قد أصابت ونقرها على ما توصلت إليه من حيث التطبيق القانوني وبذلك يكون القرار المميز موافقاً للقانون واقعةً وتسببياً وعقوبةً وأسباب التمييز لا ترد عليه مما يتعين ردها .

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون .

فإن في ردنا على أسباب التمييز المقدم من المميز ما يكفي للرد على ذلك ونكتفي بالإحالة إليه تحاشياً للتكرار .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ شعبان ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ . ع